الدين والسياسة لدى حركة النهضة التونسية

قراءة في التحولات الفكرية والفعل السياسي: من فقه الدعوة إلى فقه الدولة

Religion and Politics in the tunisian Ennahdha movement

A reading in the intellectual transformations and political action From preaching to state

بن حته الياس

جامعة الجزائر 3 (الجزائر). benhatta.ilyes@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/17 تاريخ القبول: 2021/09/15 تاريخ النشر: 2021/10/29

ملخص:

منذ نشأتها كحركة اجتماعية تسعى لإعادة بعث الهوية العربية –الإسلامية للمجتمع التونسي ، لم تتوقف حركة النهضة عن تطوير نفسها ابتداءا من اسمها من الجماعة الإسلامية إلى حركة النهضة، و كذا تطوير أطروحاتها الفكرية و موقفها من بعض القضايا (كالديمقراطية و حقوق الإنسان و المرأة، و مسألة تطبيق الشريعة) ، و انتقالها من صف المعارضة إلى ممارسة الحكم بعد سقوط النظام في 2011 و الذي فرض عليها بعض التحولات على عدة مستويات فكرية و إيديولوجية و على مستوى الفعل السياسي . هذه الورقة البحثية تسعى للوقوف على هذه التحولات التي شهدتها الحركة منذ نشأتها و انتقالها من العمل الدعوي الى العمل السياسي و تحليل العوامل التي ساهمت في هذا التحول.

الكلمات المفتاحية : حركة النهضة ، الدين ، السياسة ، التحول ، الاسلام السياسي .

Abstract :

Since its creation in early seventies as a social movement aims to reshape the Tunisian society in its arabo- islamic identity , the Tunisian Ennahdha movement did not stop evolving throughout its long journey . starting from its name as "Islamic group" to "Ennahdha movement" after 1989, and its vision towards some issues (Democracy, Humman rights , Application of Sharia law and Weman issue) . it shifted from opposition -under Bourguiba and Ben Ali's authoritarian regime- to take power after the Arab Uprising in 2011, and lead the governement between 2011-2014 . This shift from opposition to governement imposed some transformations at diffirent levels : political , ideological , intellectual and the identity of the party .This article aims to analyze these transformations of Ennahdha party from preaching to state governing and determine the diffirent levels of transformation .

Key words : Ennahdha party – Religion – Politics- transformation- Political Islam

المؤلف المرسل: الياس بن حته ، **الإيميل**: benhatta.ilyes@univ-alger3.dz

المنارة للاستشارات

ww

مقدمة:

شهدت مرحلة ما عرف " بالربيع العربي "عودة مكثفة للحركات الإسلامية إلى المشهد السياسي أين تمكنت هذه الأخيرة اعتلاء سدة الحكم في العديد من الدول العربية، و انتقلت من الهامش إلى المركز ، فأصبحت محط أنظار الدارسين و المهتمين بحركات الإسلام السياسي من جهة ، و من جهة أخرى أصبحت محل نقد و رصد لكل تحركاتها من طرف خصومها من العلمانيين .

و تعتبر حركة النهضة التونسية أحدى هذه الأحزاب التي انتقلت من صف المعارضة في عهدي كل من الرئيس الحبيب بورقيبة و بعده الرئيس زين العابدين بن علي و قد تفاعلت مع مخرجات النظامين في محاولة نيل تأشيرة العمل القانونية إلا أن التهميش و الإقصاء حال دون ذلك . و قد أتاح سقوط النظام في تونس في2011 فرصة لحركة النهضة لإعادة بعث نفسها من جديد فقد أصبحت فاعلا محوريا في إدارة المرحلة الانتقالية و قد حرصت الحركة على التأقلم مع مستجدات الواقع التونسي و أبانت على مرونة بالتحالف مع التبارات العلمانية في حكومة الترويكا ، ثم تقاسم السلطة بعد 2014 و التنازل عن مطلب تطبيق الشريعة في صياغة الدستور التونسي الجديد هـ<هـ و تحولات فكرية و تنظيمية و هيكلية كثيرة باشرتها الحركة و قد توجتها بمؤتمرها العاشر في 2016 أين قررت الخروج من عباءة الإسلام السياسي لتكون حزبا مدنيا يمارس نشاطه بعيدا عن توظيف الدين .

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على هذه التحولات التي عرفتها حركة النهضة من منظور مقارن خلال مسارها من بداياتها الأولى في السبعينات كحركة إسلامية معارضة للنظام، و عرض و تحليل مجمل مواقفها اتجاه بعض القضايا ذات العلاقة بالدين و السياسة ، ثم رصد التحولات التي عرفتها بعد ممارستها للحكم بعد 2011 و الوقوف على خصوصيات السياق السياسي و المجتمعي الذي فرض هذا التحول و عليه تنطلق الورقة البحثية من إشكالية مفادها :

ما هي مقاربة حركة النهضة التونسية لثنائية الدين – السياسة في عملها السياسي ؟ و ما هي التحولات و مستوياتها التي شهدتها لتجسيد ذلك في تفاعلها مع المجال السياسي التونسي ؟

طرح الفرضيات: تنبني الدراسة على فرضيتين اساسيتين مفادهما:

المنارة للاستشارات

ww

- –كلما كان الخط الدعوي و السياسي متداخلين في فكر الحركة الاسلامية كلما ادى بها الى الازدواجية و الغموض في الرؤية و صعوبة في ممارسة العمل السياسي و كلما اتضح الخطان وتمايزا كلما اتضحت الرؤية السياسية لديها .
- هناك علاقة ارتباطية بين طبيعة عمل الحركة الإسلامية و بين خصوصيات السياق السياسي والمجتمعي الذي تشتغل في كنفه . فكلما كان النظام السياسي منغلقا لا يسمح بالتعددية السياسية كلما لجأت الحركة الإسلامية إلى العنف و السرية ، و كلما منح هامشا من الحرية كلما لجأت الحركة الإسلامية إلى السلمية و الأطر القانونية .

الإطار المنهجي: تتبنى الورقة البحثية الاقتراب النسقي لدافيد ايستون في تفسير سلوك حركة النهضة في التفاعل مع النظام السياسي التونسي من خلال المدخلات و المخرجات حيث تدرس الحركة كنسق سياسي يتفاعل مع بيئة داخلية (المشهد السياسي التونسي خاصة بعد 2011) و بيئة خارجية (الضغوط والاملاءات الخارجية) و على أساسه تتحدد جملة التحولات التي شهدتها الحركة منذ نشأتها.

أولا: الحركة الإسلامية في تونس من الجماعة الإسلامية إلى حركة النهضة

لم تكن الحركة الإسلامية في تونس وليدة الصدفة، وإنما كانت نتيجة تضافر جملة من العوامل والظروف، التي شكلّت في مجملها إرهاصات ظهور ها، كما أن خصوصيات المعطيات التاريخية وعلاقة الديني بالسياسي في تونس والصراع التاريخي بين السلطة السياسية والمؤسسة الدينية الزيتونية حول دولة ما بعد الاستقلال، كان له الأثر الكبير في نشأة الحركة الإسلامية التي تطورت عبر تاريخها منذ ستينيات القرن العشرين لتصل إلى ما هي عليه اليوم، والتي حاولت من خلال هذا التطور التأكيد على الهوية العربية الإسلامية لتونس.و قد تدرجت علي المحطات الآتية:

1. الجماعة الإسلامية التونسية 1971إلى غاية 1981

شهدت ستينات القرن الماضي نشأة النواة الأولى لحركة النهضة ، وحينها أطلقت الجماعة على نفسها تسمية الجماعة الإسلامية، وانبثقت الجماعة كردة فعل على التحديث المجتمعي الذي قام به الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة، و الذي أدّى إلى تهميش دور الدين و المساجد و الدعوة، في مقابل انتشار ظواهر التحرر، وتبني نمط الحياة الغربي، الشيء الذي اعتبره الإسلاميون شكلا من الانحراف الخطير الذي يهدد هوية المجتمع اللغوية و الدينية. في هذا السياق نشأت الجماعة الإسلامية، بمنهج عملي دعوي سلفي بالمعنى العام حسب

المنارة للاستشارات
ww

ما يذهب إليه أحميدة النيفر أحد مؤسسيها،وهكذا كانت نشأة الحركة بداعي إعادة الاعتبار إلى الإسلام، و أسلمة المجتمع الذي تخلّى بفعل التحديث البورقيبي عن الدين لكن هذه النشأة وهذا التوجه لم يكن يحمل أي مضامين سياسية تجاه النظام القائم، و إنما اكتفت الحركة بالنشاط الدعوي في المساجد وتوزيع بعض المنشورات التي تحث على ''الأخلاق الإسلامية و التدين.[1].

وقد كانت الجماعة الإسلامية التونسية تركّز في هذه المرحلة على:

- ❖ تنظيم الدروس الوعظية والحلقات الدراسية في المساجد.
- ❖ تكثيف المحاضرات في المعاهد الثانوية والجامعات.
- ❖ إقامة معارض للكتاب الإسلامي وما يتخلل ذلك من عقد ندوات وحلقات دراسية.
- ❖ المشاركة في مؤتمرات إسلامية داخلية وخارجية كملتقى الفكر الإسلامي الذي كان يعقد سنويّا في الجزائر.
- ❖ إقامة صِلات ومدّ جسور مع شخصيات إسلامية خارج تونس على قاعدة التواصل الثقافي والفكري.
- ❖ تركيز الدعوة في أوساط النساء لإقناعهنّ بارتداء الحجاب وتبنّي الفكر الإسلامي؛ على أساس أنّ المرأة نصف المجتمع وعلى أساس أنّ النظام التونسي عمل المستحيل من أجل تغريب المرأة التونسي.
- ❖ نشر المقالات الهادفة والواعية في الجرائد مثل:جريدة الصباح، المعرفة، الحبيب والفجر في وقت لاحق. [2]

فمن خلال هذه المنابر الإعلامية كانت الجماعة الإسلامية وبعدها حركة الاتجاه الإسلامي تعبّر عن طروحاتها وتفاعلها مع القضايا العامة وموقف الإسلام منها،كما كانت الجماعة الإسلامية في هذه المرحلة تحدث إسقاطات على الواقع المعاش،فالشيخ راشد الغنوشي مثلا وعندما كان يلقي محاضرات عن العلمانية وضررها على المجتمعات الإسلامية كان البعض وخصوصا في دوائر السلطة يفهمون ضمنيا أنّه يقصد الحالة التونسية والنظام تحديدا، لكنّ راشد الغنوشي لم يكن يسمّي الأشياء بمسمياتها، فكانت الحلقات الداخلية للجماعة الإسلامية التونسية تركّز على أساليب تفعيل الدعوة الإسلامية وتكثيف التبليغ الإسلامي في مؤسسات التربية والتعليم وإيصال التبليغ الإسلامي إلى القرى والأرياف، كما كان الغنوشي يعلن باستمرار أنّه ضدّ العنف والعنف المضاد وهذا ما جعل السلطة التونسية تغضّ الطرف عن تحركاته، لكنهّا كانت تراقبها لمعرفة وجهته وإلى أين يريد أن يصل. [3]

المنارة للاستشارات
ww

لقد دفعت حركة الاحتجاج الشعبي على نظام بورقيبة عام 1978 بزعامة "الاتحاد العام للشغل التونسي UGTT" وكذا انتصار الثورة الإسلامية في إيران على نظام الشاه عام ،1979 إلى جانب أحداث قفصة في 1980 بالجماعة الإسلامية إلى مراجعة مقولاتها الدعوية وتطوير منظومتها الإيديولوجية لتصبح منفتحة على القضايا الاجتماعية والاقتصادية للاندماج في الحياة السياسية استجابة لتطلّعات الناس وتوقهم إلى بديل حزبي معارض يتحدى هيمنة التيار البورقيبي.[4]

2.حركة الاتجاه الإسلامي1981-1989

شهدت تونس في نهاية السبعينات احتقانا سياسيا و اجتماعيا غير مسبوق ، و كانت الضرورة ملحة على النظام الحاكم أن يستجيب لهذه المدخلات، إذ كان منه أن شرّع في إصلاحات سياسية من شأنها فتح المجال أمام التعددية الحزبية شريطة أن تكون بعيدة عن كل أشكال العنف والتعصب وعدم الاعتماد على القوى الخارجية وكذا شريطة حصول الحزب على نسبة 5% على الأقل من الأصوات في الانتخابات التشريعية التي كان مقررا إجراءها في نوفمبر1981.[5]

وجدت الحركة الإسلامية في تونس تشريع الرئيس بورقيبة للتعددية الحزبية وحماسة محمد ميزالي لذلك فرصة للإعلان عن تشكيلها حزبا سياسيا ذو مرجعية إسلامية سمي لأول مرة بـ:" حركة الاتجاه الإسلامي" بعد عقدها للمؤتمر التأسيسي في 06 أوت1981، والذي تم الاتفاق فيه على حل الجماعة الإسلامية وانتخاب الشيخ راشد الغنوشي رئيسا للحركة والشيخ عبد الفتاح مورو أمينا عاما لها.وقد تقدمت الحركة في نفس اليوم بطلب الحصول على الاعتماد الرسمي من السلطات المعنية لمباشرة العمل السياسي ضمن الإطار القانوني، عبّرت الحركة أيضا في بيانها التأسيس عن رغبتها في العمل القانوني باعتبارها فاعلا سياسيا مدنيا يؤمن بالتعددية و يعترف بالآخر ويقرّ التداول على السلطة بالطرق السلمية ويستمد برنامجه السياسي من المرجعية الإسلامية ويسعى إلى إقامة دولة عادلة منغرسة في موروثها العربي الإسلامي منفتحة على دول الجوار العربي والمتوسطي. [6]

تركزت الوثيقة التأسيسية لحركة الاتجاه الإسلامي حسب زعيم الحركة الشيخ راشد الغنوشي على أن الحركة لا تقدم نفسها ناطقا رسميا باسم الإسلام في تونس ولا تطمع يوما أن ينسب هذا اللقب إليها فهي مع إقرارها حق جميع التونسيين في التعامل الصادق المسؤول مع الدين. و انه نظرا لما ألت إليه الأوضاع في المجتمع التونسي من احتقان سياسي و اجتماعي كان بالضرورة و من المسؤولية على عاتق الحركة أن تساهم

المنارة للاستشارات
ww

في تحرير البلاد و تغيير الأوضاع و ذلك يقتضي مزيدا من التنظيم يسمح لها بتجميع الطاقات وتوعيتها وتربيتها وتوظيفها في خدمة قضايا الشعب و الأمة، ولابد لهذا العمل أن يكون ضمن حركة متبلورة الأهداف مضبوطة الوسائل ذات هياكل واضحة و قيادة ممثلة.

إضافة إلى هذه المرتكزات السياسية و الإيديولوجية، فقد حددت حركة الاتجاه الإسلامي جملة المهام والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من بعث للشخصية الإسلامية لتونس وتجديد الفكر الإسلامي في ضوء أصول الإسلام الثابتة، والإسهام في بعث الكيان السياسي والحضاري للإسلام، كما حددت جملة الوسائل التي تعتمد عليها في سبيل تحقيق هذه الأهداف من إعادة الحياة إلى المسجد كمركز للتعبد والتعبئة الجماهيرية الشاملة وتنشيط الحركة الفكرية والثقافية بإقامة الندوات وتشجيع حركة التأليف والنشر .[7]

حين غادرت القيادات الإسلامية السجن في عام 1984 بدأت حركة الاتجاه الإسلامي تقوم بمراجعات نقدية للخيار السياسي في الفترة السابقة، التي حققت فيها الحركة الإسلامية نقلة نوعية من مستوى حركة ثقافية اجتماعية معتدلة إلى حركة سياسية راديكالية ثورية، و في سياق هذه المراجعات برزت تيارات مختلفة داخل الاتجاه الإسلامي حول مسالة العمل السياسي و العمل الدعوي أيهما يقود الأخر ، و كذا مسالة العقل و النقل و كيفية تفسير النصوص .[8]

استمر النظام في التضييق على الحركة بالاعتقالات والسجن على اثر العمليات التفجيرية التي كان يقوم بها الجناح العسكري للحركة أو ما يعرف "الجهاد الإسلامي"، وكان أعنفها ما قام به من تفجير لأربع فنادق في 2 أوت 1987 أين أعلنت الحركة مسؤوليتها عن ذلك، و نظرا لهذه التطورات في المشهد السياسي والاحتقان على مستوى السلطة و تدهور الأوضاع الصحية للرئيس بورقيبة،بات التفكير في إحداث انقلاب من طرف أعضاء في الحركة إلى أنّ الرئيس بن علي كان سبّاقا لذلك أين أعد تقريرا طبيا يؤكد عدم أهلية الرئيس بورقيبة للحكم وبذلك تبدأ الحركة مرحلة جديدة تحت اسم حركة النهضة ابتداء من 1989.

3. حركة النهضة ابتداء من 1989 إلى اليوم

عزم الرئيس زين العابدين بن علي بعد اعتلائه سدة الحكم إحداث تغييرات جذرية للمشهد السياسي التونسي منها إقرار التعددية الحزبية وفتح المجال أمام الأحزاب السياسية للمشاركة،فتمّ سن قانون الأحزاب الذي يشترط عدم انتساب الحزب إلى الدين أو اللغة أو العرق فاعتبرت حركة الاتجاه الإسلامي ذلك فرصة

المنارة للاستشارات
ww

لإعادة تنظيم نفسها في إطار سياسي منظم ومشروع فغيرت الاسم باعتباره ذو طابع ديني إلى حركة النهضة وتقدمت في شهر فيفري 1989 بطلب الحصول على الترخيص القانوني.

لقد سعت الحركة منذ خروجها من الطابع السري في العمل إلى الحصول على الترخيص للعمل في إطار قانوني،إلا أن النظام سواء مع بورقيبة أو بن علي كان دائما يواجهها بالرفض بحجة أنها تستند إلى الدين، واعتبرها مصدرا لبلوغ الشرعية بحجة محاربة الأصولية كونها تمثل تهديدا لاستمرارية الدولة، حيث رفض الرئيس بن علي مطالب الحركة بحجة أن القانون الخاص بتأسيس الأحزاب يمنع عليها الاستناد الدين أو العرق أو اللغة أو المنطقة، كما أن البند السابع ينص صراحة على ضرورة نقاوة أعضاء الحزب من أي أحكام قضائية،إضافة إلى مطالبة السلطة الحركة بتحديد موقف صريح من مجلة الأحوال الشخصية فكان من الحركة أن غيّرت من اسمها إلى حركة النهضة واعتبرت مجلة الأحوال الشخصية في عمومها اجتهاد إسلامي، كما ورد ذلك في رسالة بعثها السيد حمادي الجبالي إلى رئيس الوزراء السيد الهادي البكوش في 28 مارس 1988: " نحن حزب سياسي ذو أبعاد حضارية شمولية ستكون له برامجه وأهدافه المعلنة والواضحة يخضع لنفس الواجبات ويتمتع بنفس الحقوق مع بقية الأطراف، ويعمل في إطار الشرعية ويحترم القانون المستمدة من الدستور، منهجه سلمي وأسلوبه الترفع عن كل شيء، أفكاره مستمدة من روح الإسلام ومبادئه الخالدة، متفاعل مع كل الأفكار متزودا من نتائج حضارات الأمم من علم ومعرفة ومبادئ صالحة" . [9]

انطلاقا من هذه التنازلات تبنت حركة النهضة إستراتيجية سياسية جديدة قوامها اعتماد المنهج السلمي والعلني في التغيير وآليات العمل الديمقراطي ورفضها استعمال العنف كوسيلة لحسم الصراعات السياسية والفكرية منهجا للوصول إلى السلطة،لكن اعتماد وسائل الضغط السلمية وللخطاب المعارض والمعتدل، كما أكدت عن رؤيتها للإسلام وعدم احتكارها للدين بل أنها تقدم مشروعا اجتهاديا بشريا في معالجة مشاكل المجتمع.

كان لمرحلة التسعينات أشد الأثر على عمل حركة النهضة إذ وضعت للمرة الأولى أمنها وبقائها محل امتحان إلى جانب خياراتها التي أضحت محل تمحيص ومراجعة، فبعد أن شارفت على الانتقال بنجاح من السرية إلى العلنية ومن اللاشرعية إلى الشرعية وجدت نفسها تعود إلى المربع الأول في علاقة القطيعة والتأزم[10]، حيث أنه بالرغم من المكاسب التي تحققت للحركة خلال فترة وجيزة وتمكينها من نشر"***جريدة الفجر***"وفتح باب المشاركة في الانتخابات، إلاّ أنّ حجم الحركة المتنامي ونتائج الانتخابات قد زادا من حدّة الاستقطاب

المنارة للاستشارات
ww

الثنائي بين السلطة والحركة ما دفع بالسلطة السعي إلى تحجيم دورها وإضعافها وتحولت المساعي إلى حرب استئصالية شاملة تحالفت فيها السلطة مع أطراف يسارية لضرب الحركة.[11]

انتهج نظام بن علي سياسة الحسم العسكري والحل الأمني في مواجهة حركة النهضة، باعتبارها السبب الرئيسي في عدم الاستقرار الذي شهدته تونس وبلدان المغرب العربي في مرحلة التسعينات و خاصة الجزائر، فكان سيناريو "المؤامرة ضد أمن الدولة " مما سمح للنظام بتقديم غطاء سياسي قانوني لمحاكمة 279 إطارا من حركة النهضة في جويلية/ أوت 1992 أمام المحاكم العسكرية التي أصدرت أحكاما مختلفة منها السجن المؤبد لـ 46 إسلاميا من بينهم الشيخ راشد الغنوشي..[12]

بهذا تكون حركة النهضة قد استبعدت من المشهد السياسي في تونس بفك بنيتها التنظيمية وتشتت قياداتها إلى الخارج في المهجر وإنهاء الصلة بين الحركة وجماهيرها،إلاّ أنّ ثبات الحركة في المهجر وثبوت المساجين وعائلاتهم في الداخل حالت دون تحقيق أهداف النظام في الاستئصال حيث مكنت وسائل الاتصال الحديث من التواصل بين الداخل و الخارج، وكانت القيادات في الخارج تصدر بيانات تؤكد من خلالها متابعتها لكل تطورات الساحة السياسية في تونس، وكانت مناسبة إحياء ذكرى التأسيس من كل عام فرصة لتأكيد الحركة على حضورها من خلال التعبير عن أرائها وجملة المراجعات الفكرية التي تبنتها وهذا ما لمسناه من خلال الإطلاع على مجموعة البيانات التي أصدرتها الحركة " بيانات ذكرى التأسيس" ابتداء من جوان 1995 إلى غاية صدور بيان الحصول على تأشيرة العمل القانوني في 01 مارس 2011. كما لخصت وثيقة "الأرضية الفكرية ونظرية العمل وملامح المشروع" ملامح العمل السياسي للحركة ورؤيتها للمجال الاجتماعي والسياسي والثقافي التي بيّنت مدى تطور الحركة نتيجة تأثر قيادتها واحتكاكها بالممارسة الديمقراطية في المهجر.

ثانيا : مستويات التحول لدى حركة النهضة

شهدت حركة النهضة في تونس تحولات على عدة مستويات فكرية و تنظيمية و عملية نتيجة لتفاعلها مع مشهد سياسي ديناميكي متحرك في سعيها من اجل التكيف و التأقلم مع متطلبات الواقع التونسي من جهة، و من جهة أخرى إملاءات الوضع الدولي اتجاه قضايا الإسلام السياسي و الحركات الإسلامية في محاولة منها إعطاء صورة مغايرة للأطروحات المتداولة حول الإسلام السياسي و ربطها دائما بالعنف و الإرهاب.

المنارة للاستشارات
ww

1.التحول على المستوي الفكري (من فقه الدعوة إلى فقه الدولة)

كانت حركة النهضة حالها كحال العديد من "حركات الإسلام السياسي" ، برزت كجزء من تيار إحيائي أوسع على طول المنطقة العربية و بدورها ورثت هذه الحركات الحركة الإصلاحية الأولى و حافظت على خصائصها الرئيسية ، و كانت جذور الناشطين الإسلاميين ممتدة بعمق في المشروع الإصلاحي الذي لم يزودهم بجزء كبير من عناصر خطابهم و حسب و لكن أيضا بأساس رؤيتهم .[13]

تطلب السياق التاريخي الذي ظهرت فيه حركات الإسلام السياسي من معظمها أن تشارك الإيديولوجية نفسها و إن كان بينها فروق بسيطة فكان عليها الحفاظ على الهوية الإسلامية و الدفاع عنها في مواجهة الهويات العلمانية الصاعدة المصاحبة للحركة الحداثية ، خاصة بعد انهيار الخلافة.. كما أن حركة النهضة حملت اسم الإخوان المسلمين و شاركتهم المدرسة الفكرية نفسها .

فقد ظهرت حركة النهضة في هذا الفراغ اللامتناهي حاملة فهما للإسلام كهوية و إطار مرجعي ومبدأ توجيهي ، متخذة من إقامة دولة إسلامية على أساس الشريعة هدفا لها . و على الرغم من أن الإطار الفكري الواسع النطاق للإخوان شكل كتلة من بناء النهضة الإيديولوجي ، فقد انفتحت الحركة على مصادر ساهمت تدريجيا في بناء هويتها و المساهمة في تقليص نفوذ عنصر الإخوان فيها ، شملت هذه المصادر كتابات أبي الأعلى المودودي في باكستان و مالك بن نبي في الجزائر و أدبيات الثورة الإسلامية في إيران ، وفي مرحلة لاحقة تحولت الحركة إلى التراث الفكري لجامعة الزيتونة و المصلحين التونسيين أمثال خير الدين التونسي ومحمد الطاهر بن عاشور .[14]

لقد تلخصت الأطروحات الفكرية لحركة النهضة في بداياتها الأولى حول مسائل عقدية بعيدة عن السياسة و الاجتماع باعتبار أن الهم الوحيد كان إعادة الهوية العربية الإسلامية للمجتمع التونسي، إلا أن إكراهات الواقع التونسي و ما واجهته الحركة من إقصاء و تهميش دفع بها إلى تبني الخيار السياسي و محاولة إدراج المسألة الاجتماعية في مشروعها . و فيما يلي بعض المواقف التي تبنتها الحركة منذ تأسيسها في إطار مقارن و ذلك لتبيان التحول و التطور الذي طرأ عليها على المستوى الفكري و تبيان المتغيرات المتحكم في ذلك :

المنارة للاستشارات
ww

جدول رقم 01 : تطور موقف حركة النهضة من بعض القضايا

الموضوع	الجماعة الاسلامية	حركة الاتجاه الاسلامي	حركة النهضة
تطبيق الشريعة	تنفيذ احكام الله و اقامة الحدود في المرحلة الثانية من الدعوة مرحالة قيام المجتمع المسلم التي تلي مرحلة الدعوة و البناء .	تأجيل المسألة الى أن يتم اعداد الرأي العام . الرأي بتعطيل الحدود حتى تزول أسباب الجريمة و تتوفر شروط التطبيق.	أن الشريعة الإسلامية غير جاهزة للتطبيق وإنما تحتاج إلى تجديد وإلى فهم إسلامي معاصر كما تحتاج إلى صياغة سياسية في إطار برنامج سياسي **بعد 2011** :حركة النهضة لا تسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في تونس، وإنما التخلص من نظام الحزب الواحد و أن كل ما تحتاجه تونس اليوم هو الحرية.
الموقف من مجلة الأحوال الشخصية	-اعتبار القوانين التي تضمنتها مجلة الأحوال الشخصية حاملة روح التمرد على الإسلام و دافعة المرأة إلى التحلل . -المجلة تمنع تعدد الزوجات و تحكم القضاء في الطلاق و تقر بحق التبني .	-اعتبار المجلة في الجملة إطارا صالحا لتنظيم العلاقات الأسرية و الحوار حولها لتطويرها ممكن خاصة اذا وضع ضمن الإطار المرجعي للاجتهاد الإسلامي . -المجلة عمل ايجابي في مجمله و معظم نصوصها ذات علاقة بالفقه الإسلامي مع رفض تقديسها .	-وثيقة الأحوال الشخصية هي مكسب للمرأة التونسية . -مجلس الشورى يدعم مساعي تطوير مجلة الأحوال الشخصية وحقوق المرأة، والرفع من منزلتها في القانون والواقع، والتمسك بقيم العدل والإنصاف". غير أنه شدد على ألا تتعارض هذه المساعي مع النصوص القطعية في الدين ونصوص الدستور. (ـ/ـ، 2018)
الموقف من تعدد الزوجات	تعدد الزوجات مباح و جائز بصريح النص المحكم الذي لا شبهة فيه . و لا يجوز للحاكم المسلم أن يمنعه مطلقا.	-إن حركة الاتجاه الإسلامي ما كانت تهدف و لا هي تهدف الآن إلى مراجعة منع تعدد الزوجات و هي لا تعتبر التعدد أصلا من أصول الدين و لا نتعتبر أن حل مشكل الأسرة يتوقف على السماح بالتعدد.	تعدد الزوجات ليس فريضة و انما أمر مباح و استثنائي.

المنارة للاستشارات

ww

الموقف من الديمقراطية	–الإسلام يتضمن كل ما نحتاجه لإدارة المجتمع. –كل محاولة لإدخال مفاهيم مثل الديمقراطية و الاشتراكية هي تعبير عن شعور داخلي بالهزيمة. –الحرية و المساواة ليست سوى أصنام حديثة أو وسائل تخدير و استعباد	–العلاقة مع الله تمر بالشعب ثم بالحاكم الملتزم بتطبيق البرنامج الذي اختاره الشعب . – نحن لا نعارض قيام حركة سياسية و ان اختلفت معنا اختلافا جذريا . –نحن الإسلاميين استحدثنا مشكلات عديدة مثل مشكلة الديمقراطية فأصبح الجدل بيننا هل أصبح الإسلام مع الديمقراطية أم ضد .... الحاكمية للشعب و حاكمية الله تمر عبر الشعب.	حركة النهضة هي حركة ديمقراطية مدنية ترتكز على الخيار الديمقراطي فكرا و ممارسة ، و تؤمن بالتعددية السياسية و الحق في التنوع و الاختلاف الفكري ز تنادي بضرورة التداول السلمي للسلطة و احترام الحريات و حقوق الاقليات . (الجري، 2017)
علاقة الدين بالسياسة	الإسلام دين و دولة	أنّ الإسلام عبر امتداده التاريخي لم يعرف هذا الفصل بمعنى الإقصاء	التمييز الوظيفي بين الدين و السياسة و الحركة في طريقها لتحون حزبا سياسيا مدنية
العلمانية	التصور الشمولي للإسلام و التزام العمل السياسي بعيدا عن اللائكية و الانتهلازية (النهضة، البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الاسلامي 1981، 1981) . فالاسلام دين و دنيا	نفس الموقف السابق	الحركة لا تتبنى مفهوم الدولة الدينية والذي تعتبره غريبا عن روح الإسلام وهي خلافا لذلك تناضل من أجل دولة العدل والقانون والحريات. (النهضة، بيان الذكرى 24 للحركة 6 جوان2005، 2012) إن الإسلام لا يلغي مكتسبات العلمانية الغربية فيما أنجزت من تحرير للعقل وإبداعات علمية وتقنية وحريات ديمقراطية، بل يرحب بها

المصدر : عبد الباقي الهرماسي ، "الحركات الاسلامية في المغرب العربي عناصر أولية لتحليل مقارن "، **مجلة المستقبل العربي** ، ع: 156، (1992)، ص ص 22،24 (**بتصرف بالاعتماد على بعض المراجع و وثائق الحركة**)

المنارة للاستشارات

ww

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ التطور التدريجي الذي عرفته حركة النهضة ، و قد كان هذا التطوّرُ قد تبدّى في فكر الشيخ راشد الغنوشي منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي، وظهر خاصّةً في موقفه القابل بقوانين مجلّة الأحوال الشخصيّة التي صدرتْ في 1956/8/13، في بداية حكم الرئيس الحبيب بورقيبة، ومُنحت النساءُ التونسيّاتُ بموجبه حقوقًا تتعارض مع التشريع الإسلاميّ، كمنع تعدّد الزوجات. ثمّ إنّ الغنوشي، أثناء سنوات نفيه من تونس، وإقامتِه الطويلة في بريطانيا، أعاد صياغةَ أفكاره الإسلاميّة من جديد لكيْ تكون أكثرَ انسجامًا مع بعض مبادئ الميثاق العالميّ لحقوق الإنسان؛ فقَبِل بمبدأ المساواة بين الجنسين، وبمبدأ حريّة المعتقد. بل إنّ الرجل مضى شوطًا جديدًا في تحوّلاته، عندما قبل بعدم الاحتكام إلى قوانين الشريعة الإسلاميّة وحدودِها وضوابطها الصارمة.[15]

الموقف من حقوق المرأة : إن تتبع و فهم نشأة الحركة النسائية التابعة لحركة الاتجاه الإسلامي (النهضة حاليا) بحاجة إلى تناول موقف الحركة من قضية المرأة . في بداية نشاطها الحركي أعلنت الحركة مناهضتها للإصلاحات المتعلقة بتحرير المرأة التي تضمنتها مجلة الأحوال الشخصية . و كانت تنادي بضرورة عمل المرأة و تعليمها و مساواتها بالرجل التونسي ، و أن يكون الزواج على الصيغة المدنية في المحاكم التونسية بدلا من الصيغة الشرعية . و أثارت هذه القضايا غضب الاسلاميين في بداية الأمر ، إلا أن الوقت كان كفيلا بدفعهم إلى ضرورة المشاركة في المجتمع المدني ، و من ثم إعادة النظر بشكل ايجابي في قضايا المرأة كونها عنصرا جوهريا مؤثرا و مهما في المجتمع التونسي .[16]

يقول الشيخ راشد الغنوشي في هذا الصدد أن الإسلام كان دائما وسيلة لتتبوء المرأة مكانة كبرى و تقويتها بإشراكها في اتخاذ القرار السياسي ، و من أجل ذلك قد انخرطت الحركة في مفاهيم إيديولوجية فيما يعرف "بالنسوية الإسلامية " التي تجسدت في تونس عبر جمعيات نسوية مثل جمعية حواء ، جمعية النساء التونسيات ،جمعية التونسيات للمرأة و التنمية .[17]

الموقف من تطبيق الشريعة : كان تطبيق الشريعة مبتغى كل حركات الإسلام السياسي بصرف النظر عن اختلافها و اختلاف تفسير كيفية تطبيقها و متى يتعين ذلك ، و قد ظمنته حركة النهضة في وثيقتها الرؤية الفكرية و المنهج الأصولي 1981 بشكل مضمر تحت مسمى منهج تطبيق الوحي و قد حددت معالمه الأساسية المتمثلة في العلم بعلل الأحكام و العلم بالواقع (النهضة، الرؤية الفكرية و المنهج الاصولي لحركة النهضة التونسية ، 2012) ، و قد تطورت فيما بعد رؤية الحركة إلى أن الشريعة الإسلامية

المنارة للاستشارات
ww

غير جاهزة للتطبيق وإنما تحتاج إلى تجديد وإلى فهم إسلامي معاصر كما تحتاج إلى صياغة سياسية في إطار برنامج سياسي. ثم تطور هذا الفهم للشريعة و مكانتها داخل النظام الإسلامي بشكل كبير بعد الثورة ، فرغم التجاذبات التي طبعت عملية صياغة الدستور الجديد في تونس إلا انه لم يعتمد الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع ، و اعتبرت حركة النهضة أن هذا الدستور يستوعب فهمها الجديد للشريعة و يمثل طريقة مقبولة لتفسيرها[18] .

أثارت التغيّراتُ في مواقف زعيم الإسلاميين التونسيين لغطًا حوله. وانقسم المفسِّرون لها إلى فريقين:

- فريق يَعتبر أنّ هذه التحولات الفكريّة مسألة طبيعيّة، وهي جاءت نتيجةً لنضجٍ سياسيّ، وتمعُّنٍ في فقه الواقع وأحواله ومتغيّراته.
- فريق اعتبر أنّ تحوّلات الغنوشي ليست إلّا مناورات، وتراجعاتٍ تكتيكيّةً، اضطرته إليها، في بادئ الأمر، ظروفُ المواجهة مع نظام زين العابدين بن علي، ومساعي الإسلاميين إلى تجميع صفوف قوى المعارضة التونسيّة المشرذمة من حولهم، عبر تبنّي مواقفَ جامعةٍ تساهم في تشكيل هيئةٍ معارضةٍ واسعةٍ تضمّ مختلفَ الأطياف التونسيّة، بمن فيهم خصومُ الإسلاميين الإيديولوجيون. وبالفعل، تشكّلتْ هذه الهيئةُ في 2005/12/24، واتّخذتْ اسم "هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريّات،" وكانت حركةُ النهضة أحدَ الأطراف الموقّعة على بيانها التأسيسيّ. [19]

لئن كانت المرتكزات الفكرية قد عبّرت عن منهج حركة النهضة أواخر 1986م في التعامل مع مرجعيتها التأسيسية، فإن تراكمات كثيرة و إضافات عديدة قد حصلت منذ ذلك التاريخ، و على الرغم من أنه لم تتم صياغة رؤية جديدة إلا أنها استطاعت تطوير أطروحاتها السابقة مع المحافظة على الأسس مع إثرائها و تكييفها مع مستجدات و متطلبات الواقع التونسي. و قد تضمنت وثيقة "***الأرضية الفكرية و نظرية العمل و ملامح المشروع***" لحركة النهضة في نسختها الجديدة جملة المحاور التي اعتبرتها الحركة منطلقات تنبني من خلالها رؤيتها للعمل السياسي .

2. التحول على مستوى الفعل السياسي (من المعارضة إلى ممارسة الحكم)

2. 1 حركة النهضة قبل الثورة(التفاعل مع مخرجات النظام السياسي)

كان ظهور الحركة الإسلامية في تونس نتيجة و كرد فعل عن الفراغ الذي شكله إخفاق المشروع القومي العربي في تحقيق أهدافه في التحرر و الاستقلال و التنمية ، إلا انه لم يظهر أي وضوح للبعد السياسي

المنارة للاستشارات
ww

في تعبيرات الجماعة الإسلامية (حركة النهضة حاليا) في اللحظة التأسيسية ، اذ انطبعت نشأة الحركة منذ البداية ممثلة في الجماعة الإسلامية بطبيعة دعوية خالصة ... حيث تأثرت الجماعة بأسلوب رجال الدعوة والتبليغ و يجعلون من أهم مبادئهم عدم الخوض في السياسات .[20] فلم يكن الشأن السياسي محور عمل الحركة الإسلامية التونسية بل إن جل اهتمامها كان منصبا في كيفية إعادة بعث هوية المجتمع التونسي وتجذيره في عروبته و إسلاميته في ظل تصاعد المشروع التغريبي .

و مع دخول تونس فصلا جديدا في التعددية السياسية، دخلت الحركة الإسلامية تحت مسمى الاتجاه الإسلامي 1981 المعترك السياسي معلنة هوية جديدة تحمل على عاتقها العمل كطرف سياسي مدني وقانوني في المشهد السياسي التونسي ، إلا أن السلطة رفضت منحها الاعتماد القانوني ما جعل الحركة تواصل عملها في السرية و الأطر غير القانونية .

حاولت حركة النهضة منذ تغيير اسمها من الاتجاه الإسلامي إلى حركة النهضة ابتداء من1989 التفاعل مع الواقع التونسي و المشاركة في الحياة السياسية كباقي الأحزاب السياسية الأخرى إلا أن تضييق النظام و محاولات التهميش و الإقصاء و الاجتثاث الممنهج لقيادات الحركة جعل من دور الحركة ضعيفا لاعتبارها لا تملك تأشيرة العمل القانوني (الترخيص) فقد اكتفت بالمشاركة في المحطات الانتخابية ليس كحزب ولكن كأحرار و قد حققت في العديد من المناسبات الانتخابية نتائج جعلت من النظام يزيد توجسا منها و ذلك لما تتمتع به الحركة من قاعدة شعبية تجعلها ندا للحزب الحاكم.

شاركت حركة النهضة في المحطات الانتخابية التي عرفتها تونس ابتداء من 1989 ، حيث حاولت الحركة أن تندمج ضمن المشهد الحزبي بالرغم صفتها غير القانونية بحكم عدم تمتعها بتأشيرة العمل السياسي، ولكن مداهنةً منها للنظام حاولت التكيف والمشاركة في مختلف هذه المحطات الانتخابية وإن كان في اعتقادها أن مشاركتها لن تغير من الوضع السياسي الذي كان سائدا في إطار نظام لا يعترف بالتعددية إلا شكليا ولا يقبل قطبا منافسا له، إلا أنها تبنت ذلك في سبيل الاعتراف بها كحزب سياسي كباقي الأحزاب الأخرى ما يثبت تفاعلا ايجابيا مع معطيات العملية السياسية ومنطقا براغماتيا في التعاطي مع المتغيرات والتحديات التي واجهتها.[21]

في المنفى، ترسَّخ التحول الليبرالي الديمقراطي لإيديولوجيا حركة النهضة. بدأ الغنوشي، الذي غادر تونس إلى المنفى بعد انتخابات 1989، في الترويج لنموذج إسلامي ديمقراطي يمثل تزاوجاً بين نظام القيم

المنارة للاستشارات
ww

والأخلاق الإسلامية من جانبٍ وبين الإجراءات الديمقراطية من الجانب الآخر. آمن الغنوشي بالتوافق بين الديمقراطية والإسلام، وجادل بأن "النظام الديمقراطي كما عمل في إطار القيم المسيحية وأنتج الديمقراطية المسيحية، وكما عمل في إطار الفلسفة الاشتراكية فأنتج الاشتراكية الديمقراطية"، يمكنه أن يعمل بذات المنطق في إطار القيم الإسلامية فينتج ديمقراطية إسلامية. في هذا النموذج، تمتزج القيم السياسية الإسلامية مِثل الشورى والعدل والمنفعة العامة بالمبادئ والأدوات الليبرالية الديمقراطية (مثل الفصل بين السلطات، والانتخابات الحرة النزيهة، وتداول السلطات، والمواطنة، والحريات المدنية والسياسية، وحقوق الإنسان، وتمكين المجتمع المدني). [22]

2. 2 حركة النهضة بعد الثورة (المساهمة في بناء النظام السياسي الجديد)

كانت هناك تحولات ملحوظة في مسيرة حركة النهضة على مستوى الفعل السياسي إذ أن التحول من المعارضة إلا السلطة جلب النهضة من الهامش إلى مركز الحياة السياسية في تونس . و خلال السنوات الماضية انتقلت الحركة بين مراكز متعددة في السلطة ، مما جعلها تغير استراتيجياتها السياسية وفقا لهذه المواقف و التغيرات التي تحدث في السياق السياسي الأوسع محليا و إقليميا . و قد كشفت هذه التغيرات في الإستراتيجية البعد البراغماتي لحركة النهضة ، و أظهرت قدرا كبيرا من المرونة و القدرة على التكيف مع الواقع المتغير . [23]

فقد منحت انتخابات المجلس التأسيسي بعد الثورة في 2011 حركة النهضة أغلبية سمحت لها بتشكيل الحكومة و قيادتها . فبدلا من أن يتولى الحزب وحده تشكيل حكومة أحادية الحزب ، اختار أن يشارك السلطة مع حزبين آخرين ذوي خلفية علمانية . إذ أفرغ الدكتور منصف المرزوقي مفهوم العلمانية من كل معنى يدل على الإقصاء والتصادم مع ما هو ديني في الدولة والمجتمع، ومن جهته خرج الغنوشي بقراءة خاصة لمفهوم الشورى حيث أخرج هذا الأخير من معناه الضيّق الذي وضع فيه لقرون طويلة إلى معنى أكثر اتساعا يتناغم إلى حد كبير مع معنى الديمقراطية الغربية المعاصرة .[24]

أن اغتيال اثنين من رموز المعارضة في 2013 اغرق البلاد في أزمة سياسية حادة و بعد الانقلاب العسكري في مصر ، ازدادت الضغوط على الحكومة و أجبرت النهضة على ترك الحكومة و إعادة موضعة نفسها في السلطة . في وصفه لهذا التراجع علق الشيخ راشد الغنوشي قائلا:" *نحن لا نترك الحكومة لكننا نظل في السلطة*". فكانت استراتيجية حركة النهضة بعد الثورة الحكم من دون حكومة . [25]

المنارة للاستشارات
ww

في تقييمها لتجربة حركة النهضة في الحكم تبين **L.Guazzone** نقاط فشل حركة النهضة في كون أنّ حكومتيها (الأولى برئاسة حمادي الجبالي، الثانية برئاسة علي العريض) كانت تفتقد للخبرة والكفاءة كما أنّ الفشل كان محتوما بالنظر إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتخذة بالرغم من البرنامج الاقتصادي الذي قدمته النهضة في الحملة الانتخابية للمجلس التأسيسي الذي كان في مستوى تطلعات التونسيين، فحكومة كل من حمادي الجبالي و علي العريض حسب الكاتبة قد استمرت على خطى الحكومات السابقة من دون وضع مسار واضح لها .[26]

في ظل تساقط الأنظمة السياسية حولها في المنطقة ، بقيت حركة النهضة مستأنفة حركتها بصفة حذرة ، تراجعت في ترشحها للانتخابات الرئاسية في 2014 ، كما تعاونت مع النخب العلمانية و انحرفت عن سكتها من أجل مناشدة صناع القرار الغربيين و جس النبض لمدى نجاعة إسلامويتها في البقاء في اللعبة السياسية . إلا أن ذلك أثار حفيظة بعض الأطراف من التيار الإسلامي المتشدد و المحافظين ، و قد اتهمها بعض الإسلاميين بفقدانها لهويتها و تخليها عن مرجعيتها الإسلامية . و قد بينت الحركة في مؤتمرها العاشر المنعقد في ماي 2016 أين أعلنت عن نفسها بكونها حزب إسلاميين ديمقراطيين عوضا عن حزب إسلامي. و أكد الشيخ راشد الغنوشي بدوره بأنه ليس هناك تبرير لوجود الإسلام السياسي في تونس " *معتبرا بذلك الإسلام السياسي مفهوم ناتج عن النظام الدكتاتوري و العلمانية المتطرفة ، و هذه الظروف حسبه لم تعد موجودة في تونس في ظل التحول الديمقراطي .كما أن هذا التحول في الحركة هو بمثابة استجابة لتنامي تنظيم داعش و القاعدة التي شوهت الإسلام السياسي*[27]

أشارت الكاتبة **Elezabeth Youny** إلى التحول على مستوى الخطاب الذي شهدته حركة النهضة حيث ترى أن انتخابات 2014 كشفت عن تقارب بين الدين و السياسة حيث أن الإسلاميين (حركة النهضة) خففوا من شرعيتهم الدينية بالمقابل حزب نداء تونس العلماني بذل جهدا في إظهار الجانب الديني خلال الحملة الانتخابية . هذا التقارب أدى إلى خلق خطاب توافقي مقبول في الدين والعلمانية و متداول من طيف كبير من المشهد السياسي .[28]

تراجعت حركة النهضة في انتخابات 2014 و تصدر حزب نداء تونس النتائج ، و قد رضيت الحركة بمنصب وزاري واحد في الحكومة ، و قد شكل ذلك إحباطا لبعض النشطاء الإسلاميين إلا أن الحركة لم ترفض الانضمام إلى الحكومة و قد عللت قيادات الحركة بأن ذلك سيأتي بنتيجة في النهاية . و رغم عدم الرضا الذي انتاب حركة النهضة إلا أن قياداتها كانت تؤمن بأن ذلك هو الطريق الذي يجب اتباعه ، و قد

المنارة للاستشارات
ww

أكد العضو القيادي في حركة النهضة السيد السعيد فرجاني بكون ذلك تحولا غير مسبوق منذ قبل 15 أو 20 سنة و من الضروري نقد سلوك الحركة ، فهي مرحلة فارقة تعيشها الحركة و الهدف من ذلك هو تقوية عملية التحول و ترسيخ ديمقراطية توافقية و ضمان الحريات الأساسية و إن كان ذلك على حساب تقويض وحدة الحزب أو خيبة القاعدة الشعبية لحركة النهضة .[29]

3 . التحول على مستوى الهوية السياسية (من الإسلام السياسي إلى الإسلام الديمقراطي)

شكلت الهوية السياسية لحركة النهضة محور العديد من النقاشات من المهتمين بالحركة الإسلامية في تونس، و كذا داخل صفوف الحركة نفسها و في أوساط قاعدتها الشعبية ، فطرحت أسئلة من قبيل إذا ما كانت الحركة حركة دعوية أو حزبا سياسيا ؟. و في نهاية ثمانينات القرن الماضي ظهرت أولى بوادر هدا التحول ولو بشكل نسبي و ذلك بتغيير اسمها من الاتجاه الإسلامي إلى حركة النهضة استجابة لقانون الأحزاب 1989 الذي ينص على عدم الانتساب إلى الدين أو العرق في تشكيل الأحزاب السياسية. لكن دون أن يمس ذلك بمرجعيتها و أطروحاتها الفكرية.

على اثر سقوط النظام في تونس في 2011 و انتقال حركة النهضة من صف المعارضة إلى سدة الحكم، فقد فرض عليها ذلك نوعا من التحول بحكم أن الشروط السياسية التي تحكم العمل الحزبي لم تعد نفسها، و أن إدارة المرحلة الانتقالية تتطلب نوعا من المرونة السياسية و قدرة استجابية كبيرة ، و قد توجت هذه التحولات في مؤتمرها العاشر المنعقد في ماي 2016 . أين أعلنت عن هويتها كحزب سياسي بعيدا عن الدعوة و التوظيف السياسي للدين.

خلال مؤتمر 2012 لحركة النهضة ، أجّل قرار فصل الحزب السياسي عن الأدوار الدينية، إذ شعرت القيادة بأن البيئة السياسية لا تزال غير مستقرة ولا تمكّن من تطبيق مثل هذا التغيير الجذري من دون التعرّض إلى مضاعفات كارثية. في ذلك الوقت، كان يتجاذب النهضة توجّهان إثنان: فالعلمانيون كانوا يطلبون من الحزب تأكيد أوراق اعتماده الديمقراطية، فيما كان الراديكاليون الإسلاميون يطالبون بأن يلعب النهضة دوراً ثورياً. لكن، ولأن اللحظة السياسية في ذلك الوقت كانت ملائمة للإسلاميين، لم يستطع الحزب قطع روابطه كلياً معهم . [30]

بعد إدارتها للمرحلة الانتقالية بدأت حركة النهضة في مواجهة حقيقية مع التحديات التي راهنت بها مستقبلها السياسي في الوقت الذي قررت فيه التمظهر في شكل الأحزاب الديمقراطية المسيحية في اروبا

المنارة للاستشارات
ww

(حزب سياسي ذو مرجعية دينية) لكن السؤال الملح هو مدى إمكانية ذلك ؟ و في المقابل الوفاء لمرجعيتها و مبادئها الإسلامية، حيث يتعين على الحزب تحديد مكانة الدين في المجتمع المدني و كذا تحديد بعض المفاهيم مثل الديمقراطية ،المجتمع ، الحريات الفردية و كل المسائل النظرية و الإيديولوجية و السياسية .[31]

و بانعقاد المؤتمر العاشر للحركة في ماي 2016 تكون حركة النهضة قد بلغت ذروة التحول من حيث الهوية السياسية ، و كما صرح الشيخ راشد الغنوشي قائلا :" نحن بصدد الخروج من عباءة الإسلام السياسي و الدخول في الإسلام الديمقراطي ، نحن مسلمون ديمقراطيون لا نبحث عن تمثيل الإسلام السياسي ."[32]

يعرف الدكتور رفيق عبد السلام – القيادي في حركة النهضة و وزير خارجية تونس سابقا – الفصل في هوية الحركة باعتبار أن الفصل يعني التخصص الوظيفي بحيث يتفرع الحزب للعمل السياسي و تحال بقية النشاطات للمجتمع المدني . هذا التخصص ينقسم إلى ثلاث مستويات : فعلى مستوى الخطاب ينحصر مضمون الخطاب السياسي في قضايا الشأن العام ، في حين يستق الخطاب الديني بالمسألة الدعوية ، أما على مستوى الشخص القائم بالوظيفة في كلا الطرفين فيجب أن يكون مختصا مؤهلا للقيام بهذه الوظيفة ، و أخير تخصص الجهاز حيث أن أنشطة الحزب تنحصر على المسألة السياسية ، أما النشاط الدعوي فقد تمت إحالته إلى الجمعيات و ناشط المجتمع المدني .[33] كما أن هذا التخصص يمكن اعتماده في تحديد العلاقة بين الدين و السياسة ، فهو يعني أساسا تحرير النشاط السياسي من الاعتبارات الدينية من جهة و تحرير الدين من التوظيف السياسوي من جهة أخرى .[34]

هذا التحول الجذري للحركة جعل الدول الغربية المانحة و كذا التيار العلماني يشعرون بالاطمئنان من تخوفهم من صعود الدولة الإسلامية في المنطقة، و تكرا ر سيناريو الإخوان المسلمين في مصر ، إلا أن أعضاء من حركة النهضة تتعالى أصواتهم من أجل أن يكون للإسلام الدور المحوري في توجيه السياسة ، وعدم رضاهم بالفصل بين الدين و السياسة . و استنادا إلى إحصائيات المعهد الجمهوري الدولي IRI فان 60 % من التونسيين يريدون دورا محوريا للإسلام في الحكومة .[35]

المنارة للاستشارات

ww

يقول الغنوشي عن الطفرة التي حققتها الحركة في تطورها " إنّ حركة النهضة حركة لم تتوقّف عن التطوّر خلال مسيرتها الطويلة. لقد تطوّرت الحركة من السبعينيّات إلى اليوم، من حركة عقائديّة تخوض معركةً من أجل الهويّة، إلى حركة احتجاجيّة شاملة في مواجهة نظامٍ شموليّ دكتاتوريّ، إلى حزب ديمقراطيّ وطنيّ متفرّغ للعمل السياسيّ بمرجعيّة وطنيّة تنهل من قيم الإسلام."[36]

كما ورد في خطابه أن هذا التحول الذي تشهده الحركة لا يعني فقط خروجها فقط من عباءة الإسلام السياسي للدخول في الإسلام الديمقراطي لكن يعني المشاركة الحقة في مجتمع ديمقراطي حيث يقول ***" نحن نريد أن نرتقي نحو حركة نهضة جديدة و وضعها في المشهد السياسي بعيدا عن أي محاولة لتدخل الدين . فقد كنا قبل الثورة مختبئين في المساجد و الاتحادات التجارية و الأعمال الخيرية كون أن العمل السياسي كان حضورا علينا ، أما اليوم نستطيع أن نكون فاعلين سياسيين بكل شفافية .***[37]

كما نصّ البيان الختاميّ للمؤتمر العاشر للحركة على: " أن المرجعيّة الإسلاميّة للحزب هي مرجعيّة قائمة على ثوابت الدين ومقاصده وقيمِه العليا، باعتبارها أساسًا يعود إليه الحزبُ في بناء تصوّراته واختياراته السياسيّة والمجتمعيّة، وفي مجمل الأطروحات التي يقدّمها، والبرامج التي يقترحها. وبهذا المعنى لا يحوِّل الفصلُ، بين الجانبين السياسيّ والدعويّ، الحركةَ إلى كيانين منفصلين. وإنّما الفصل تطوّرٌ طبيعيّ نحو التخصّص بين العمل الحزبيّ والعمل المجتمعيّ وفق ما يقتضيه القانونُ واختلافُ طبيعة المجالين." [38]

و هناك عدة تبريرات لهذا التحول حسب الشيخ الغنوشي،حيث يقول :

"من جهة هناك ضرورة ملحة من اجل الانسجام مع الظروف السياسية الجديدة التي يعيشها البلد ، و الدور الذي حمله الحزب على عاتقه ، و نحن نتطلع إلى حركة النهضة الجديدة ، نسعى لتجديد حركيتها و إرسائها في المشهد السياسي بعيدا عن أي إشراك للدين ... من جهة أخرى فالدولة التزمت رسميا بحماية الإسلام بمقتضى نص الدستور، فالإسلام اليوم متعايش مع الدولة و المجتمع بدوره يحمي الإسلام و بالتالي فالإسلام لا يحتاج لا يحمى من حزب واحد. كما أن هناك رغبة من الحركة اجتذاب الأغلبية مكن ذوي للتدين المعتدل ، فهناك قاعدة مركزية واسعة ، فحركة النهضة بإمكانها أن تمثل هذه القاعدة من التونسيين سواء من الطبقة الوسطى أو من الطبقة الدنيا . كما يمكن أن يغادر الكثير صفوف النهضة لكن آخرين سينظمون كون أن أغلبية التونسيين هم متدينون معتدلون منفتحون .[39]

المنارة للاستشارات

ww

لخص الشيخ راشد الغنوشي مسار تحولات حركة النهضة حيث قال إن «حركة النهضة» قد شهدت تطوراً إذ أنها تحولت من "حزب إيديولوجي يشارك في النضال من أجل استعادة الهوية، عندما كانت هوية البلاد في خطر، إلى حركة احتجاجية شاملة مناهضة لنظام استبدادي، وإلى حزب وطني ديمقراطي مكرّس للإصلاح"[40] كانت هذه الأطوار التي مرت من خلالها الحركة لتكون على ما هي عليه اليوم .

تساءل البعض فيما إذا كان هذا التحول حقيقيا لم مجرد مراوغة سياسية من الحركة من منطلق البراغماتية السياسية ، حيث طرح الكاتب **المولدي لحمر** سؤال إذا ما كانت حركة النهضة قادرة أن تتحول إلى حزب سياسي ذو مرجعية دينية كما هو الحال مع الأحزاب المسيحية في أوروبا ، و كيف لتنظيم الذي هو في الأساس مجموعة من الدعاة الذين ينادون بالمجتمع الإسلامي أن يتحولوا إلى حزب سياسي بإمكانه ممارسة السلطة في إطار تعددية و نظام ديمقراطي ؟؟ و قد خلص إلى أن هذا التحول كان قسريا باعتبار أن الحركة قد واجهت تحديات سوسيولوجية و إيديولوجية في مسار هذا التحول ، و قد أثرت هذه التحولات بشكل أساسي على الفاعلية السياسية للحركة ، علاوة على ذلك فان المشروع السياسي الدعوي للحركة خاضع لمدى استمرار إدارتها لهذه الثنائية الدعوة – السياسة .[41]

كما ترى Sayida Ouinissi انه يمكن فهم هذا التحول في هوية الحزب من خلال الانطباع الإيديولوجي الذي يرى حركة النهضة كحزب سياسي الذي يربط بين مبادئ الديمقراطية و القيم الدينية تماهيا مع الأحزاب المسيحية في أوروبا ، فهو الطريق السهل الذي يمكن أن تظهر من خلاله حركة النهضة كحزب سياسي ديمقراطي [42] .و على صعيد آخر محاولة تونسة الحركة و جعلها كمنتوج تونسي و يتبين ذلك من خلال تركيز قيادات الحركة على التذكير باستقلالية الحركة و اختلاف منهجها عن الإخوان المسلمين في مصر . كما يمكن فهم سلوك النهضة باعتبارها حركة إسلامية أنها تصرفت مثلها مثل أي حركة اجتماعية أخرى تغير من أهدافها الاستراتيجية في نشاطها استجابة لتغيرات السياق الذي تنشط من خلاله و كذا استنادا الى الممارسات السابقة و الاستفادة من أخطائها .[43]

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه يمكن أن نخلص إلى أن الحركة استطاعت أن تطور من أطروحاتها مقارنة مع المحطات التاريخية السابقة من (الجماعة الإسلامية إلى الاتجاه الإسلامي ثم حركة النهضة) حيث استطاعت أن تصوغ منهجا فكريا خاصا بها يجمع بين الروافد الفكرية للتدين التونسي وكذا السلفي المشرقي، وهذا

المنارة للاستشارات
ww

كان نتيجة لتأثير القيادة على الحركة بفضل تعدد المرجعيات لمرشدها الشيخ راشد الغنوشي (المفكر والداعية والشيخ وأستاذا للفلسفة)، وكذا البيئات التي صقلت أفكاره (البيئة التونسية ثم الدراسة في سوريا ثم اللجوء السياسي في بريطانيا) كل هذه البيئات كان لها وقعها في فكر الغنوشي والتي انعكست على منهج عمل الحركة، كما استطاعت أن تنتقل من مجرد جماعة دعوية تجتمع في المساجد للوعظ والإرشاد قائمة على السرية إلى حركة سياسية منظمة هيكليا لها قاعدتها الشعبية، مقراتها وعلاقاتها داخليا وخارجيا، واستطاعت على صعيد الخطاب السياسي صياغة خطاب سياسي معتدل ينفذ إلى كل الأطياف وذلك من خلال تكييف المفاهيم الإسلامية (الشورى والخلافة وغيره) في قالب الديمقراطية بيّنت من خلالها عدم صدقية أطروحة التناقض بين الإسلام والديمقراطية.

كما أن هذا التحول حدث بشكل تدريجي داخل حركة النهضة من المراحل الأولى من تأسيسها ، لكنه تسارع بشكل ملحوظ بعد الربيع العربي ، فعلى الصعيد الإيديولوجي و على الرغم من أن الحركة قد تمكنت من الحفاظ على إطارها العام بوصفها "حركة إسلاموية " فقد تغير هذا المحتوى الفكري لهذا الإطار بشكل كبير نتيجة مراجعات عميقة . فقد حلت محل الوثيقة المعروفة باسم الرؤية الفكرية و المنهج الأصولي و البالغ عمرها ثلاثة عقود ، مرجعية جديدة حملت عنوان الرؤية الفكرية و المرجعية النظرية[44] حددت فيها أدبيات العمل السياسي و التغيير الاجتماعي .

- استنادا إلى الفرضيات التي انطلقت منها الورقة البحثية فانه تتأكد مدى العلاقة الترابطية بين طبيعة أي نظام سياسي و عمل الحركة الإسلامية حيث أن الحركة التزمت العمل السري و الجنوح إلى العنف في ظروف كان فيها المجال السياسي مغلقا و كان نشاطها كرد فعل عن الضغط و التهميش الذي مارسته سلطة كل من نظام الرئيسين الحبيب بورقيبة و زين العابدين بن علي ، لكن بعد انتفاضة 2011 وسقوط النظام و انفتاح المجال السياسي تقدمت الحركة لنيل الترخيص القانوني للمشاركة في بناء النظام الجديد و تولت الحكم و تقاسمت السلطة مع اقرانها ، و قد صاحب ذلك التحول على عدة مستويات فكرية وايديولوجية و ممارساتية .

- كما أن التداخل بين الخطين الدعوي و السياسي يبقى دائما هو المعرقل في النشاط السياسي للحركة الإسلامية و بالتالي فالتمييز الوظيفي بينهما و تحديد الهوية السياسية للحركة بكونها حزبا سياسيا يمارس نشاطه في إطار ديمقراطي يجنب الحركة الكثير من المشاكل و الغموض في الرؤية السياسية .

المنارة للاستشارات
ww

❖ ان الممارسة السياسية في صف المعارضة يختلف تمام عن العمل السياسي في اطار ممارسة السلطة ما يفرض على أي حزب سياسي الأخذ بعين الاعتبار المكونات السياسية التي يتفاعل معها داخل النظام السياسي . و هذا ما شهدته حركة النهضة من خلال تقاسم السلطة مع أحزاب علمانية و يسارية تختلف معها إيديولوجيا ، و هذا بدوره فرض عليها بعض التنازلات وصلت إلى الانسحاب من الحكومة تارة والاكتفاء ببعض المناصب الوزارية تارة أخرى . كل ذلك إيمانا منها أن البقاء ضمن اللعبة السياسية (داخل السلطة) أفضل من العودة إلى صف المعارضة أو الخروج من السلطة كلية و العودة إلى المربع الأول .

❖ لا تزال حركة النهضة تعاني من التذبذب و غموض الرؤية و عدم قدرتها على التخلي عن هويتها الدعوية و الاكتفاء بالعمل الحزبي . كما أنها تعاني من أزمة بنيوية عميقة تكاد تعصف بكيانها خاصة الخلافات المتزايدة بين قياداتها (تيار الصقور و تيار الحمائم) و كذا الاستقالات المتتالية لقياداتها التاريخية على اثر الخلاف حول كيفية تسيير الحزب و سيطرت الشيخ راشد الغنوشي على القيادة منذ تأسيس الحركة .

❖ يبقى مستقبل الحركة مرهونا بمدى قدرتها على الوفاء بقرار الخروج من عباء الدعوة إلى الممارسة الحزبية الحقة، و إعادة ترتيب بيتها من الداخل و التغيير من آليات العمل و القيادة لديها و فتح مجال الحوار بين قياداتها و ممارسة النقد الذاتي من أجل رؤية سياسية أفضل تكون في مستوى تطلعات المواطن التونسي .

الهوامش :

[1] يحي أبو زكريا، الحركة الاسلامية في تونس ، نقلا عن الاخوان ويكي ، نقلا عن : shorturl.at/fuBQ1 تاريخ التصفح: 2019/10/5.

[2] يحي ابو زكريا، المرجع السابق.

[3] انور الجمعاوي، الاسلاميون في تونس و تحديات البناء السياسي و الاقتصادي في الدولة الجديدة قراءة في تجربة حركة النهضة، في : أحمد جبرون و آخرون، الاسلاميون و نظام الحكم الديمقراطي اتجاهات و تجارب، (بيروت: المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ، ط1 ، 2013.) ، ص 469

[4] انور الجمعاوي ، ص 469.

[5] أسماء تمام قطاف، دور الحركات الاسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية حركة النهضة التونسية نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013. ص143

المنارة للاستشارات
ww

[6] حركة النهضة ، البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الاسلامي ، في : بيانات ذكرى التأسيس، تونس 2012.

[7] حركة النهضة ، البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الاسلامي، المرجع السابق.

[8] توفيق المديني، تلريخ المعارضة التونسية من النشأة الى الثورة " الاحزاب القومية و اليسارية و الاسلامية، (تونس: مسكلياني للنشر و التوزيع، ط1، 2012)، ص340

[9] توفيق المديني، ص ص ، 357-358.

[10] أسماء تمام قطاف ، ص 148.

[11] حركة النهضة ، حركة النهضة المسيرة و المنهج، سلسلة قطوف النهضة، تونس: 2013.

[12] توفيق المديني، المرجع السابق ، ص377

[13] عز الدين عبد المولى ، ما وراء الايديولوجيا " تحول الاسلام السياسي في تونس بعد الربيع العربي، في : محمد عفان و آخرون، تحول الاسلام السياسي في نظام اقليمي متغير،(اسطنبول: منتدى الشرق ، 2019) ،ص17

[14] نفس المرجع ، ص18

[15] جعفر البكلي ، تحولات حركة النهضة في تونس، موقع ميدل ايست اونلاين، نقلا عن : https://bit.ly/2WCK6yl تاريخ التصفح: 2019/11/02.

[16] مبارك صالح الجري ، تحولات الاسلام السياسي حركة النهضة التونسية نموذجا 1971-2014، (بيروت: مركز نماء للبحوث و الدراسات، ط1 ، 2017.)، د ذ ص.

[17] Fuentes, Guadalupe Martinez , *Political Islam in Tunisia : A comparative Approch* , In : F. Izquierdo Brichs and others , **Political Islam in Time of Revolts , Islamism and Nationalism**, Palvege , 2017 .P182 .

[18] عز الدين عبد المولى ، ص21

[19] جعفر البكلي، المرجع السابق.

[20] مبارك صالح الجري، ص 160

[21] الياس بن حته ، دور حركة النهضة في الحراك السياسي في تونس بين الفكر و الممارسة 1989-2014. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية والعلاقت الدولية ، جامعة الجزائر 3، 2016.ص 154.

[22] محمد عفان، ، صعود الاسلاموية و سقوطها حزب حركة النهضة التونسية نموذجا، 2018 ،نقلا عن : https://bit.ly/2R2fFQK تاريخ التصفح : 2020/04/01.

[23] عز الدين عبد المولى، ص24

[24] منذر بالضيافي، الاسلاميون و الحكم " تجربة حركة النهضة في تونس بين استحقاقات الثورة و متطلبات الدولة، (تونس: ورقة للنشر ، ط1، 2014.).

[25] عز الدين عبد المولى، ص24

[26] Guazzone, Laura , *Ennahdha Islamists and the test of Governement in Tunisia*, **International Spectator Review,** December 2013, P42

المنارة للاستشارات

[27] Hamid, shadi , **islamism after the Arab spring between the Islamic state and the nation state**. booking project USA. January 2017 .
[28] Ibid , P9
[29] Ibid , P9
[30] فابيون ميرون، سياسيون أم دعاة ماذا تعني تحولات النهضة لتونس، نقلا عن : https://bit.ly/3aBZ65M تاريخ التصفح : 2020/04/01.

[31], Lahmar Mouldi, *Islamists and Politics in Tunisia today: is the Fondation of a democratic Islamic Party Possible?*, In : E. Mohamed and others, **Arab Spring. Critical Political Theory and Radical Practice**. Palgrave Macmillan, Cham, 2020, P48 .
[32] Fuentes, Guadalupe Martinez , Op .Cite, P189 .
[33] زينب خليل الخنيسي،" الفصل بين الدعوي و السياسي لدى حزب حركة النهضة التونسية"، **مجلة علوم انسانية** ، العدد : 2 المجلد : 4، (2014)،

[34] Maddab, Hamza , *Ennahda's Uneasy Exit From Political Islam*, **https://bit.ly/2pDvRgT**, consulted :02/11/2019 .

[35] Yarkes, Sarah, Too Strategic for the Base: How the Nidaa-Ennahdha Alliance Has Done More Harm Than Good, In : A.Kadir Yildrim and others, **Islam and Politics in Post-2011 Tunisia** Center for the Middle East, Rice University's Baker Institute , 2018 .

[36] خطاب راشد الغنوشي في المؤتمر العاشر للحركة : 2016/05/23.

[37] Maddab, Hamza, Op .cite .

[38] حركة النهضة ، البيان الختامي للمؤتمر العاشر لحركة النهضة، 2016.

[39] Fuentes, Guadalupe Martinez , Op .cite .P189
[40] فوير سارة ، من الإسلام السياسي إلى الديمقراطية الإسلامية: «حركة النهضة» التونسية تغيّر مسارها، 2016 نقلا عن : **https://bit.ly/2z4INRj** ، تاريخ التصفح : 2020/04/15

[41] Lahmar Mouldi . Op .cite P48 .
[42] Ounissi, Sayida and Monica Marks , *Ennahda from within: Islamists or "Muslim Democrats"? A conversation*, In **: https://brook.gs/3dYKBeu** consulted: 08/04/2020.
[43] Rory McCarthy, *When Islamists lose: The Politicizing of Tunisia's Ennahdha Movement*, **Middle East Journal**, Augest 2018 .

[44] عز الدين عبد المولى، ص16

المنارة للاستشارات
ww